

الصفا حدث له حدة و صاحب البلمغ حدث صمنا و صاحب السودا حدث
له بكا و خشوعا و صاحب الدم حدث له سرور البدر حاله و شارب الخمر لا تجح
الا و هو نسيان مسرور بعيد عن الكفا و الصمت ثانيا لها انا نجد شراب
الخمر تكثر منهم العرب و وفود بعضهم على بعض بالسلاح و يهجون على الامور العظيمة
التي لا يجوز عليها حالة الصحو و لا يجد الكلمة الحكيمة كذالك فلهذا من الوجهين
اعتقد ان الحسنة من المفاسد انما قال بتبنيها تنفرد المسكرات عن
المفردات و المفاسد بتلاذد احكام الحد و التجسس و تحريم القليل و المفاسد
و المفردات لا حد فيها و لا نجاسة فمن صلى بالخير معه او لا فيون لم ينظر صلاته و يجوز
تناول اليسير منها فمن و اوجبه من الا فيون او البغ جاز له ذلك ما لم يكن قد را
يصل الى الثاني في العقل او اجانس انتهى قال قبل هذا اليسير و اتفق فيها الصفا المنع
من اكل الحسنة نبيها المقيت للعقل و اختلفوا بعد ذلك هل الواجب التبرير او الحد
منه على ان مسكرة او مفسدة للعقل من غير اسكار انتهى فنقول النوش مع الفاقم على
المنع من اكل محمول على الكبر كما هو صرح كلام القرافي فلا اشكال و قال ابن زروق
في تعقبه على سيدي عبد الله فيما ذكره من الاضحية نظرا من انلاف الاموال في انما يدل
على ان لم فيها لذة و اما تعيين كونها الطرب المماثل لطرب الخمر فلا اذا اذ لم لا اسعار
له بلا اصل المعنى انتهى خاتمة تسئل المقصود اذا اتفق هذا فنقول شراب
الدخان المذكور ليس مما يعيب العقل اصلا و ليس نجس و ما كان كذلك فلا يحرم استعماله
لذاته بل لما يعرض له من جنس او نحو من لم يفسد عليه و من ضربه باختيار عار في نوح به
او

او تجرته في نفسه حرم عليه و قد جرى الخلاف في الاثنية التي لم يرد في
الشرع حكمها و المخرج منه محرم المضار دون غيرها و انت جدير بان ما يحصل منه
لبعض مبيد في شربه من الفتور كما يحصل لمن ينزل في الماء الحار او لمن شرب
سهلا ليس من تعيب العقل في شي كما يظن بعض من لا معرفة له و ان سلم انه
مما يعيب العقل فليس من المسكر قطعا لانه ليس معه نشوة و فوج كما تفر و و
فجوز استعماله لمن لا يعيب عقلا كما استعمال الا فيون لمن لا يعيب عقله و هذا الخلف
باختلاف الامور و القلة و الكثرة فقد يعيب عقل شخص و لا يعيب عقل اخر و قد
يعيب منه استعمال الكثرة و القليل فلا يسعها قال ان يقول انه حرام لذاته
مطلقا الا اذا كان جاهلا بكلام اهل المذهب او مكابرا معاندا فانه بعد الوصف
على كلام اهل المذهب معرفة بصير الحكم على ما لا يعيب العقل منه لذاته من ضم
هو بديهي الانتاج فنقول شراب الدخان المذكور على الوجه المذكور لا يعيب العقل
مع نشوة و فوج و ليس نجس و هو ظاهر و كلما كان كذلك يجوز استعمال القدر الذي
لا يعيب العقل منه فشراب الدخان يجوز استعمال القدر الذي لا يعيب العقل منه
و الصغرى بعبارة اذ هي من الوصايات او المشاهدات و الكبري و ليسها ما سبق
من كلام الائمة فالنتيجة بدعيته فثبوتها منكر لبدعي فان قلت فثبت ان الدخان المذكور
ظاهره منوع لانه يبل بالخرق قلت ان تحقق هذا في مئة لا مر عرض لذاته و ان لم
يتحقق ذلك فالاصل الطهارة و هذا على فرض محتمل انما هو في باق من بلاد النصارى و نحوها
واما ما ياتي من تارة التكرور و نحوها فهو محقق لالامة من هذا على ان ابن سراج
بطانة و كان النجس و ظاهر كلامه انه متفق عليه و قبل كلامه ابن عرفة و غيره و خليل

هذا هو
الوجه
الذي
يقتضيه
الشرع
في
النجس
و هو
ان
النجس
هو
الذي
يغير
الطبع
او
يغير
الخلق
او
يغير
الخلق
او
يغير
الخلق